المفلسة. وأهم من كل ذلك، يصبح الجميع خارج الارض والمزارع الفلسطينية.

ولقد أحكمت حلقات الحصار حول عنق قطاع الزراعة في عموم الضفة. فقد فرضت على الصناعات الغذائية، المرتبطة بالقطاع الصناعي، المحدودية والتبعية لمتطلبات الاقتصاديات الاسرائيلية، بعد ان هدمت عناصر تطورها المستقل.

وفي الوقت الذي لوحقت الصناعات الغذائية، وضعت مختلف قطاعات الصناعة الوطنية في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي، وسحب بعض عناصر استقلالها الوطني، وتم تدمير البعض الآخر، أو محاصرته، كما يتوضح لاحقاً.

وكما حل في قطاعي الزراعة والصناعة، نفذت عملية المحاصرة والتدمير في قطاعي التجارة والخدمات، وان بوتيرة أقل وباشكال أخرى. أما في مجال العمل، فقد كان المآل الذي رسم للطاقة البشرية، في الزراعة، هو ان تصب مباشرة في قطاعات الانتاج الاسرائيلية، لكي تواجه، في حياة الاقتلاع الجديدة، مختلف انواع الاستغلال والتمييز والعسف، اضافة الى احتمالات فقدان العمل والبطالة كسيف مسلط على رقاب العمال، دون ان يكون لهم ضمانات اجتماعية ونقابية، ناهيك عن تدهور نمط الحياة بسبب تدهور العناية الصحية، وفقدان وسائل الراحة، وانعدام السكن المناسب، وصعوبة الحصول على التعليم.

وفي هذا السياق، نفذّت الحكومة الاسرائيلية سياسات مدروسة لادامة عدم استقلال الضفة الغربية ودورها الثانوي المعين، من خلال الاجراءات الآتية:

- انعدام السوق المالي وتسهيلات الاقراض .
- خلق فرص عمل للعمال غير المهرة في اسرائيل .
- تسهيل وتشجيع «تصدير» الطاقة البشرية، أي تهجيرها وابعادها عن الاقتصاد الوطني وخدمته من الحرفيين والعمال المهرة والجامعيين.
- انعدام تشجيع استثمارات رأس المال في الصناعة، أو الفروع الانتاجية الاخرى .
- انعدام الحماية في الصناعات الناشئة .
- القيود على استيراد آليات صناعية منافسة.
- انعدام الاستثمار في البناء التحتي الطبيعي والجوهري من قبل الحكم العسكري .
- انعدام وجود بناء تحتي اداري حكومي مركزي يديره سكان محليون.
- القيود على تطوير مصادر مياه الري.
- القيود على استصلاح الاراضي لغرض التوسع الزراعي.
- تشجيع طبقات «الصفوة» الاجتماعية التقليدية[١٨].

وحسب تقرير فريق الباحثين الاميركيين، فانه على الرغم مما ذكر آنفاً، أي عرض كافة الوقائع والمعطيات، فان اقتصاد الضفة الغربية يتميز بمعدل نمو مرتفع (زيادة ١٢ بالمئة في الدخل القومي العام سنوياً)، وبتوفر فرص العمل. ان مستوى الاستهلاك المرتفع قد أصبح ممكناً، ليس بفضل نمو عوامل الانتاج المحلية، بل بسبب توجيه الدخل وجهة استهلاكية، وليست استثمارية. كما أن